طهران تعلن القبض على عميل لـ «سي آي اي»

صالحي: الصحوة الإسلامية في المنطقة حصيلة صمود الشعب الإيراني العظيم

| طهران - من أحمد أمين |

اعتبر وزير الخارجية الايراني علي اكبر صالحي، التطورات الاخيرة في المنطقة، بانها «صحوة اسلامية». وقال «ان هذه الصحوة هي حصيلة مقاومة وصمود شعب كالشعب الايراني العظيم». كما وصف ما يحصل من احداث في المنطقة بانها «اشبه بالمعجزة».

من ناحية اخرى، انتقد صالحي لدى استقباله المدير العام لمنظمة حظر الاسلحة الكيماوية احمد اوزومجو، «عدم التزام بعض القوى الكبرى بتنفيذ تعهداتها في التدمير الكامل للاسلحة الكيماوية». ولفت الى ان «تجنب التمييز والمعايير المزدوجة، من العوامل الضرورية والمهمة لنجاح المنظمة في مسار تحقيق اهدافها».

بدوره، قال اوزومجو «ان ايران من الاعضاء الملتزمين في المنظمة، ونحن نشعر بالكثير من الرضى ازاء عمليات التفتيش المستمرة للصناعات الكيمياوية الايرانية التي لا يوجد فيها اي غموض».

على صعيد آخر، دعا رئيس اللجنة البرلمانية لشؤون الأمن القومي والسياسة الخارجية علاء الدين بروجردي، الشركات الايطالية الى «عدم الوقوع في الفخ الاميركي»، موضحا في حديث نشرته صحيفة «أيل مانيفستو» الايطالية، امس، «ان الحقيقة هي انه لو دخلت الشركات الايطالية في اللعبة التي اطلقها الاميركيون ضد ايران فانها ستكون خاسرة».

وفي تطور امني له صلة بالاحتجاجات التي شهدتها طهران في 14 فبراير الجاري، أعلن وزير الأمن حيدر مصلحي، القبض على مواطن يعمل عميلا للاستخبارات المركزية الاميركية (سي آي اي)، مشيرا الى «ان العميل كان ينشط في مجال جمع المعلومات بمساعدة افراد آخرين، وقد نجحت الاجهزة الامنية في القبض عليه خلال تورطه في تنفيذ احدى المهام».

واشار الى «ان أجهزة التجسس في الدول الاستكبارية وعملاءها في المنطقة، تعيش حاليا في أزمة، وحسب المعطيات المتوافرة لدينا فإن أجهزة التجسس خصوصا الموساد تعيش حالة تخبط وتنظر بريبة بعضها لبعض، وبدأت تفرض قيودا شديدة على تحركاتها واتصالاتها وتتصور أن في وسعها النفوذ الى جهاز الأمن الايراني».

وقال في جانب آخر، «ألقينا القبض على شخص له صلة بعملية اغتيال الطالب الشهيد صانع تشاله في 14 فبرير، والمشتبه فيه ينتمي الى زمرة المنافقين الإرهابية (مجاهدين خلق) وكان لديه مهمة في ذلك اليوم بأن ينفذ عملية إرهابية».

وتابع «ان زمرة المنافقين بذلت كل محاولاتها لإخراج الشخص المذكور من ايران خلال اليومين الماضيين، إلا ان قوات الأمن المتأهبة تمكنت من اعتقال هذا الشخص وحصلت منه على معلومات جيدة حول أعمال إرهابية».

> أميركا تضغط لتعيين محقق خاص لحقوق الإنسان في إيران

في غضون ذلك، نقلت اجهزة الاعلام الايرانية عن الناطق باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر لوكاشفيتش، «ان مزاعم حدوث اشكاليات فنية في محطة بوشهر النووية، كذب محض ولا اساس لها من الصحة، وان الانشطة جارية في المحطة بصورة طبيعية».

وكانت السيدة اولغا تسيلفا، الناطقة باسم شركة «اتم استروي اكسبورت» الروسية المشرفة على انشاء محطة بوشهر، اكدت اخيرا ان «المحطة تتمتع باعلى معايير الامان في العالم».

وجاءت تصريحات تسيلفا في عقاب تقارير تحدثت عن الحاق فيروس «ستاكسنت» اضرارا بالغة بالمنشآت النووية الايرانية، بما فيها محطة بوشهر، وان تدشين المحطة المزمع مطلع الصيف المقبل سيتأخر لغرض معالجة تلك الاضرار.

وفي جنيف (وكالات)، قال ديبلوماسيون ونشطاء، الخميس، ان الولايات المتحدة تضغط بهدوء لتعيين محقق خاص من الامم المتحدة في شأن انتهاكات حقوق الانسان في ايران، للمرة الاولى منذ عقد.

واضافوا ان الوفد الاميركي في مجلس حقوق الانسان، طلب الدعم من دول في كل المناطق لمسودة قرار سيعيد وضع حكومة ايران تحت الاضواء الدولية بسبب انتهاكات مزعومة.

ومن المقرر ان تلقي وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون ونظيرها الايراني صالحي، كلمة امام المجلس المؤلف من 47 دولة، الاثنين، في بداية جلسة تستمر ثلاثة اسابيع.

وقال مبعوث غربي، «الاميركيون مصممون الى حد كبير على منح تفويض لمحقق خاص

في شأن الوضع في ايران. ستكون اشارة رمزية وسياسية قوية».

واضاف ان الاتحاد الاوروبي يؤيد الاجراء في ضوء اضطهاد المدافعين عن حقوق الانسان في ايران والزيادة الحادة في حالات الاعدام منذ بداية العام. وللاتحاد سبعة اعضاء في المجلس.

لكن ديبلوماسيين قالوا ان من المتوقع ان تستنكر ايران وحلفاؤها من الدول النامية القرار، وان يطالبوا باخضاعه للتصويت بدلا من تبنيه بتوافق الآراء.

وتابع المبعوث الغربي، «ينبغي ان يمر (القرار). نتوقع ان يؤيده نحو ثلث الدول وان يعارضه الثلث وان يمتنع الثلث عن التصويت».

ردّ تفجير كنيسة الإسكندرية إلى «تجاوزات الكنيسة القبطية»

الظواهري يرفض الهجمات على المدنيين ويدعو إلى هجمات جديدة ضد الغرب

واشنطن، دبي - ا ف ب، رويترز - قال الرجل الثاني في تنظيم «القاعدة» أيمن الظواهري، ان اسامة بن لادن طلب منه تذكير المجاهدين بأن يتفادوا الهجمات على أهداف مدنية، لكنه دعا، الى تنفيذ هجمات جديدة ضد الغرب، بعد عشر سنوات على اعتداءات 11 سبتمبر 2001، حسب ما افاد المركز الاميركي لمراقبة المواقع الاسلامية (سايت).

يشار الى ان شريط الفيديو، ومدته 35 دقيقة، هو الثاني الذي بث في اطار سلسلة بعنوان «رسالة امل واخبار سارة للشعب المصري». وقد انتجته خلية الشباب التي تعنى بشؤون الاتصالات في «القاعدة». ولم يظهر في الشريط إلا صورة واحدة ثابتة للظواهري.

وقال الظواهري في هذه الرسالة، «اذا كنا غير قادرين على انتاج اسلحة مناسبة لأسلحة الصليبيين الغربيين، بامكاننا ان نجهض انظمتهم الاقتصادية والصناعية والقضاء على قوتهم التي تقاتل من دون قضية وحتى فرارهم».

واضاف، في رسالته المعنونة «رسالة الامل والبشر»، «يجب ان يبتدع المجاهدون في سبيل الله طرقا جديدة (للقتال) وطرقا لم تخطر ابدا على بال الغربيين».

وقال ايضا ان «اللجوء الى طائرات لتحويلها الى اسلحة قوية كما حصل خلال الغزوات المباركة في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا، هو مثال لهذا التفكير الشجاع» في اشارة الى اعتداءات 11 سبتمبر.

وتابع الظواهري، «هناك بعض العمليات التي تنسب الى المجاهدين حقا او زورا التي يتم فيها الاعتداء على المسلمين في مساجدهم او اسواقهم او تجمعاتهم... اقول بغض النظر عن صحة او زيف نسبة العمليات للمجاهدين، فانني واخواني في جماعة قاعدة الجهاد، نبرأ الى الله من هذه العمليات ونستنكرها سواء كان من ارتكبها المجاهدون او غيرهم».

وكان الملا عمر زعيم حركة «طالبان» وبن لادن، وغيرهما من الشخصيات الجهادية، اتخذوا مواقف مماثلة من قبل.

وتابع الظواهري، «لقد كلفني الشيخ اسامة بن لادن مجددا، ان أؤكد على هذا الامر، ولذا فانني انصح كل مجاهد ان يراعي احكام الشريعة ومصلحة المسلمين قبل الشروع في اي عملية جهادية وان يحرص كل الحرص في تخطيطه لأي عملية ان يتجنب اصابة من لا يحل اصابته، سواء كان مسلما او غير مسلم، الا ما وقع خطأ رغما عنه».

وقال ان حادث التفجير الذي وقع في كنيسة القديسين في الاسكندرية ليلة رأس السنة، كان سببه «تجاوزات الكنيسة القبطية الارثوذكسية وتغولها وتحولها لحكومة داخل الحكومة او ان شئت التدقيق، حكومة فوق الحكومة».

وفي رسالة اخرى بثت قبل اسبوع، انتقد الظواهري نظام الرئيس حسني مبارك الذي كان لا يزال قائما عند تسجيل شريط الفيديو، ووصفه بانه «طاغية» وبيد الولايات المتحدة.

مسيرة ضخمة في عمّان تطالب بإصلاحات سياسية

عمّان - يو بي أي - شهدت عمان بعد صلاة ظهر الجمعة، ما وصف بأنه اكبر مسيرة يشهدها الأردن منذ بدء المسيرات التي تطالب بإصلاحات سياسية منذ سبعة أسابيع، رافقها تواجد أمني كبير.

وشارك ما يزيد على عشرة آلاف شخص من مختلف القوى السياسية والحزبية والنقابية والحركة الإسلامية، في المسيرة التي انطلقت من أمام المسجد الحسيني وسط عمان والتي رافقها مسيرة شارك بها المئات قدموا من مختلف مناطق المملكة، تأييدا للملك عبد الله الثاني وللمطالبة بمحاربة الفساد.

وشهدت مدن اردنية اخرى، مسيرات خرجت بعد الصلاة للمطالبة بإصلاحات سياسية خاصة في مدينة الكرك (جنوب).

وهتف المشاركون في المسيرة الكبرى، هتافات تطالب بحل مجلس النواب وبحكومة منتخبة كما طلبت بعض الهتافات بالعودة إلى دستور عام 1952.

وجدد الأمين العام لحزب «جبهة العمل الإسلامي» حمزة منصور، مطالب الحركة الإسلامية بإصلاحات دستورية تحد من صلاحيات الملك لاسيما في ما يتعلق بتشكيل الحكومات.

وقال: «نحن نريد حكومة منتخبة تقوم بإصلاحات سياسية حقيقية وفي مقدمتها إصلاح قانون الإنتخاب».

وأعلن القيادي العُمالي محمد السنيد ان مطالبهم واضحة بالعودة لدستور عام 1952 الذي يسمح للشعب الأردني بمحاسبة الفاسدين وتقديمهم للعدالة.

ويشهد الاردن منذ شهرين تصاعدا في المطالب الشعبية المنادية بإجراء اصلاحات سياسية، فيما قال عبد الله الثاني خلال لقائه قبل ايام رؤساء واعضاء ممثلي السلطات الثلاث، انه يريد اصلاحا حقيقيا وسريعا.

وتعهد رئيس الوزراء معروف البخيت، إجراء اصلاحات سياسية حقيقية في مختلف المجالات، كما اعلن تشكيل لجنة للحوار الوطني لمناقشة التشريعات الناظمة للحياة السياسية في المملكة لاسيما قانون الإنتخابات.

واجرت الحكومة خلال الأسبوع تعديلا على قانون الإجتماعات العامة خفف من القيود المفروضة على التظاهرات.

وخيمت الأوضاع التي تشهدها ليبيا على أجواء المسيرة، حيث حيا المشاركون الشعب الليبي وهتفوا لثورته ورددوا هتافات تطالب بإسقاط العقيد معمر القذافي. وتفاعل المشاركون في المسيرة مع اشاعات سرت حول انتحار الزعيم الليبي ورددوا «الله اكبر».

وعلى نحو غير مسبوق، شارك نحو ألف رجل امن في توفير الحماية للمشاركين في المسيرة، وقام رجال الأمن بعمل حائط بشري للفصل بين المشاركين في المسيرتين، فيما انتشرت في المنطقة الحواجز الحديد.

وقامت قوات الأمن منذ الصباح بإغلاق منطقة وسط عمان أمام حركة السيارات واقتصر الدخول اليها على المشاة والمشاركين في المسيرة.

وكانت السلطات الأمنية تعهدت حماية المسيرات التي تخرج في أعقاب الاعتداء الذي تعرضت له إحداها يوم الجمعة الماضي من قبل مجهولين ما أدى لإصابة عدد من المشاركين بجروح.

وتعمل لجنة تحقيق شكلتها الحكومة برئاسة وزير العدل على كشف ملابسات الحادثة.

تلقى اتصالين من مبارك والمشير طنطاوي

الوضع الصحي لخادم الحرمين «مطمئن» لكنه يحتاج إلى مواصلة برنامج التأهيل

| الرياض - من صبحي رخا |

أعلن وزير الصحة السعودي عبد الله الربيعة، «أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في وضع صحي طبيعي جدا، لكنه يحتاج إلى مواصلة برنامج التأهيل الذي بدأه في نيويورك».

وقال الربيعة في تصريح للقناة الأولى في التلفزيون السعودي، عبر الهاتف مساء الخميس، «خادم الحرمين الشريفين في وضع صحي ولله الحمد طبيعي جداً وعادت إليه صحته كما شاهد الجميع».

وأضاف: «لا شك أن عملية الظهر الكل يعرف أنها تحتاج الى تأهيل لا يتوقف، يحتاج الى برنامج متكامل، الملك شفي ولله الحمد من المشكلة، ولكن التأهيل لا يتوقف، ويحتاج إلى استمرار، وسوف يستمر في البرنامج الذي أخذه منذ زمن طويل، لكن هذا لا يمنع أن يقوم خادم الحرمين الشريفين، كما قام أثناء تواجده خارج المملكة، بمزاولة ومتابعة مهامه».

واشار الى المراحل التي مر بها خادم الحرمين منذ مغادرته المملكة وحتى عودته مروراً بنيويورك ثم الدار البيضاء، وقال: «المعروف أن أي إنسان يعمل عملية في الظهر بغض النظر عن حجم هذه العملية يحتاج إلى وقت لعودة العضلات لطبيعتها ولكن الملك ولله الحمد، يقف، يمشي، يتحرك، يزاول أنشطته، كما شاهدتم جميعاً، ونشهد أن العودة تدريجية، ونحن كأطباء مطمئنون جداً ولله الحمد على صحته، وعلى سلامته، وعلى نجاح كافة الإجراءات التي أجريت لمقامه الكريم».

وتلقى خادم الحرمين مساء اول من امس، اتصالاً هاتفياً من الرئيس المصري السابق حسني مبارك هنأه خلاله بسلامة الوصول بعد رحلته العلاجية.

وأعرب خادم الحرمين، وفق ما اوردت «وكالة الانباء السعودية، عن شكره على مشاعره النبيلة.

كما تلقى خادم الحرمين، اتصالاً مماثلا من المشير محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لتهنئته.

وتمنى الملك عبدالله لطنطاوي، دوام الصحة والعافية ولشعب مصر الشقيق التقدم والازدهار.

راشد الغنوشي يزور تركيا الشهر المقبل

عشرات آلاف المتظاهرين يطالبون برحيل الحكومة التونسية

متظاهر ليبي يحاول كسر زجاج السفارة الليبية في تونس اول من امس (ا ب)

تونس، انقرة - ا ف ب - طالب عشرات آلاف المتظاهرين، بينهم الكثير من الطلبة امس الجمعة امام مقر الحكومة في تونس العاصمة، برحيل حكومة محمد الغنوشي.

واشار شرطي في المكان الى ان عدد المتظاهرين «فاق مئة الف»، وهو الرقم الذي اورده شرطيون آخرون، في حين كانت مروحية للجيش تحلق فوق المكان.

وقال اعضاء في الهلال الاحمر التونسي ومتظاهرون ان هذا الحشد «هو اكبر تظاهرة (تشهدها تونس) منذ سقوط بن علي» في 14 يناير الماضي.

ورفع المتظاهرون لافتة عرضها 20 مترا كتب عليها «اعتصام حتى اسقاط الحكومة».

وهتف المتظاهرون «غنوشي ارحل» و«كفى مسرحيات» و«العار على الحكومة» وأيضا هتافات تطالب برحيل بقايا الحزب الحاكم سابقا الذي تم تعليق نشاطه في 6 فبراير.

ورفع البعض لافطة كتب عليها «غنوشي اصرارك على البقاء يظهر سوء نيتك».

وغصت ساحة الحكومة بالقصبة وسط العاصمة بالجماهير المحتشدة في حين يتواصل قدوم المتظاهرين.

ونقل رئيس الوزراء مكاتبه نهاية يناير الى القصر الرئاسي في قرطاج في الضاحية الشمالية للعاصمة، بعد تظاهرة اولى اعتصم خلالها تونسيون لنحو اسبوع امام مقر الحكومة.

وحسب عضو في الهلال الاحمر التونسي اصيب «اكثر من 30 شخصا باغماء بسبب الازدحام» في الساحة التي نصب فيها العديد من الخيام. ولف الكثير من الشبان انفسهم بالعلم التونسي.

من ناحية ثانية، اعلن زعيم حركة «النهضة» الاسلامية التونسية راشد الغنوشي، امس، انه سيزور الشهر المقبل تركيا، التي وصفها بانها «مثال» للتونسيين.

وفي حوار مع «وكالة الاناضول للاناضول» قال ان «المجتمع التونسي يعتبر تركيا مثالا يقتدى به».

واضاف: «بدأت تركيا في بداية القرن التاسع عشر عملية اصلاحات للمواءمة بين الاسلام والحداثة، معتبرا ان «حزب العدالة والتنمية (الحاكم) ضامن لتواصل هذه الحركة الاصلاحية».

وتابع ان تركيا تشكل «خلاصة ناجحة بين الاسلام والحداثة».

واكد ان «حزب العدالة والتنمية مثال ناجح لادارة اسلامية حديثة».

وقال الغنوشي انه سيزور اسطنبول وربما انقرة وسيلتقي مسؤولين اتراكا وقادة من الحزب الحاكم والزعيم التاريخي للحركة الاسلامية في تركيا نجم الدين اربكان (83 عاما).

وأسس راشد الغنوشي (69 عاما) حركة النهضة في 1981 مع بعض المفكرين مستلهمين حركة «الاخوان المسلمين» المصرية. ويقول اليوم انه يمثل اسلاما معتدلا اقرب الى حزب العدالة والتنمية التركي.

أوباما يهنئ و«ينتظر بفارغ الصبر رؤية الإجراءات المقبلة»

الجزائر ترفع حالة الطوارئ والمعارضة مصممة على التظاهر اليوم

الجزائر، واشنطن - ا ف ب - رفعت السلطات الجزائرية، كما وعدت، حالة الطوارئ السارية منذ 19 عاما، غير ان المعارضة التي كانت تطالب بذلك لا تزال مصممة على تنظيم تظاهرة جديدة اليوم، للمطالبة بتغيير النظام.

ونشر مرسوم الغاء حالة الطوارئ المؤرخ في 24 فبراير، الخميس، في الجريدة الرسمية على موقعها على الانترنت. وهو ينهي العمل بهذا الإجراء الذي فرض في 9 فبراير 1992 للتصدي للمسلحين الاسلاميين.

ووصف سعيد سعدي، رئيس التجمع من اجل الثقافة والديموقراطية، الالغاء بانه «مناورة».

وقال في اتصال هاتفي مع «فرانس برس»، «انه مجرد اعلان ومناورة لان حالة الطوارئ لاتزال قائمة في العاصمة»، في اشارة الى منع التظاهر في الجزائر الجزائرية، المفروض منذ 2001 اثر تظاهرة قبايلية دامية.

وأكد سعدي، تصميم التنسيقية الوطنية للتغيير والديموقراطية التي تشكلت في 22 يناير الماضي، والتي ينتمي اليها حزبه، على «تغيير في النظام» السياسي على غرار ما حدث في تونس ومصر.

وقال: «نحن مصممون على احداث تغيير في النظام وستكون هناك تظاهرات كل اسبوع» وذلك رغم نكوص بعض اعضاء التنسيقية أخيراً.

وكانت تظاهرتان سابقتان في 12 و19 فبراير، حوصرتا باعداد كبيرة من قوات الأمن، في حين سعت السلطات لاحتواء الغضب من خلال الاعلان عن اجراءات سياسية واقتصادية.

ووعد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في 3 فبراير، برفع حالة الطوارئ التي كانت تطالب بها المعارضة، باجراءات تتعلق بالعمل والسكن ومكافحة الفساد.

وشكل ذلك استجابة لعديد التحركات التي قام بها عاطلون عن العمل ومواطنون يعانون من مشاكل سكن والتي أدت الى تظاهرات دامية (5 قتلى واكثر من 800 جريح) في بداية يناير، ضد ارتفاع اسعار المواد الاولية.

و«هنأ» الرئيس باراك اوباما، السلطات الجزائرية برفع حالة الطوارئ، وقال انه «ينتظر بفارغ الصبر رؤية الاجراءات المقبلة التي ستتخذ كي يتمكن الجزائريون من ممارسة حقوقهم المعترف بها دوليا في شكل كامل، ومنها حرية التعبير والتجمع».

ولمناسبة الذكرى الاربعين لتأميم المحروقات في الجزائر والذكرى الـ 55 لقيام المركزية النقابية، كرر بوتفليقة ان مكافحة الفساد هي «في صلب» اهتمامات الدولة.

وأعلن مجلس الوزراء، الثلاثاء، عن اجراءات اقتصادية. بيد ان العسكر سيحتفظون بجانب من السلطات التي منحتهم اياها حالة الطوارئ للتصدي للارهاب بموجب قانون جديد.

وسيستمر الجيش في تصديه للمتطرفين الذين يواصلون هجماتهم كما حدث اخيرا في الصحراء، حيث تم خطف سائحة ايطالية.

وكان تم فرض حالة الطوارئ اثر انطلاق العنف الاسلامي المسلح ضد النظام الذي الغى نتائج الانتخابات التشريعية لديسمبر 1991 التي كانت «جبهة الانقاذ الاسلامية» (تم حلها) في طريقها للفوز بها.

وغرقت الجزائر اثر ذلك في حرب اهلية خلفت 200 ألف قتيل، حسب مصادر رسمية.

وفي اطار حالة الطوارئ، تم التضييق على الحريات السياسية خصوصا على الاحزاب، وذلك بعد عامين من الاعتراف بالتعددية السياسية.

واعلنت وزارة الداخلية الخميس، ان الحكومة «لا تنوي حاليا» الترخيص لاحزاب سياسية جديدة في وقت تنتظر سبعة احزاب على الأقل، تأشيراتها.